

كلمة دولة قطر

خلال الدورة (106) للمجلس التنفيذي من الفترة 9 – 12 يوليو 2024م

لاهاي- هولندا

يلقيها

سعادة الدكتور/ مطلق بن ماجد القحطاني – سفير دولة قطر لدى مملكة هولندا

وممثلها الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس الوفد المشارك في أعمال الدورة

السيد الرئيس /

السيد المدير العام /

السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين

في البداية اسمحوا لي السيد الرئيس أن اهنئكم على انتخابكم رئيساً للمجلس التنفيذي وعلى رئاستكم لهذه الدورة، وأنا على ثقة بحسن إدارتكم لأعمال المجلس، وأسمحوا لي أن نشكر سلفكم سعادة سفير رومانيا على العمل الرائع الذي قام به في الدورة السابقة، كذلك انتهز هذه المناسبة لنشكر صديقنا المدير العام للمنظمة سعادة السيد/ فرناندو آرياس، ونائبة المدير العام وسكرتارية المنظمة والفريق الفني على الجهود التي يقومون بها لنجاح اعمال هذه الدورة.

لا شك أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلسها التنفيذي أداء مهمة ويجب أن تكون فعاله في المساهمة في تحقيق في السلم والامن الدوليين ، وبالتالي هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المنظمة والدول الأعضاء والمدير العام للمنظمة وهذا المجلس لضمان تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحقيق رؤية المنظمة لعالم خال من الأسلحة الكيميائية، ومن هذا المنطلق أود أن أؤكد أن دولة قطر ستبقى شريكاً فعالاً في هذه الجهود، وتسعى دائماً لتحقيق الأهداف المشتركة نحو عالم أكثر سلاماً وأماناً، مستنديين إلى مبدأ التعاون والمسؤولية التشاركية بين الدول الأعضاء والمنظمة لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة التي نواجهها جميعاً، ومن ضمن هذه الجهود ما تقوم به دولة قطر ومن خلال المنتدى العربي حول الحد من التسليح ونزع

السلاح وعدم الانتشار بالتعاون مع جامعة الدول العربية، لنشر وترسيخ ثقافة نزع السلاح والحد من التسلح وتوفير كل السبل لطرح الأفكار وتبادل الآراء وتوحيد الجهود في هذا النطاق لترسيخ مفهوم أهمية السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا السياق ندعو الدول التي لم تنضم بعد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية للانضمام إليها وعلى وجه الخصوص إسرائيل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، حيث يشهد العالم في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم حرب وحشية ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة راح ضحيتها أكثر من 40 ألف من الأطفال و النساء مستخدماً مواداً محرمة مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعليه تدعم دولة قطر طلب دولة فلسطين التحقيق في مدى استخدام إسرائيل تلك الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة في هذا الشأن ومنها اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها جزء لا يتجزأ من القانون الدولي.

### السيد الرئيس /

تدين دولة قطر وبشدة استخدام المواد والأسلحة الكيميائية من قبل أية جهة كانت سواءً من الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الارهابية وتحت أي ظرف، وتدعم جهود المنظمة وآليات التحقيق التابعة لها في مواصلة عملها من أجل محاسبة مستخدمي هذه الأسلحة كأداة حرب حيث

أن تعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الجنائية الدولية في هذا الشأن يعزز من عمل ودور وفاعلية المنظمة ومبدأ عدم الإفلات من العقاب وسيادة القانون.

اطلعنا على تقرير المدير العام، بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، والإحاطة التي تم تقديمها حول حالة الأنشطة المتعلقة بسوريا، ونثمن جهود الأمانة الفنية للمنظمة والفرق التابعة لها في مساعيها لتنفيذ ولايتها الرامية إلى التحقق من وفاء سوريا بالتزاماتها الدولية وفق اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس ذات الصلة. هذا وما زال يراودنا القلق بسبب بعض المسائل العالقة بين أجهزة و فرق المنظمة المختصة وسوريا ومستوى تعاون سوريا معها.

### السيد الرئيس /

نثمن الجهود التي يقوم بها السيد مدير عام المنظمة بشأن مراجعة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى وجه الخصوص التحديات والفرص الناشئة من الذكاء الاصطناعي وكيفية تعزيز قدرات المنظمة لمواجهة المخاطر المحتملة التي يفرضها ومن هذا المنطلق قدمت دولة قطر مساهمة مالية لتعزيز دور الذكاء الاصطناعي في عمل المنظمة وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسوف نستمر في التشاور مع المدير العام للمنظمة لفتح مزيداً من آفاق التعاون والتنسيق في هذا الشأن.

وشكراً السيد الرئيس.